Abaad Observatory for Early Warning and Strategic Indicators

مرصد أبعاد للإنذار المبكر والمؤشرات الاستراتيجية

ما بعد هادي: اختبار الدولة في عدن وفرصة بناء الثقة

رصد وتحليل المؤشرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والأمنية والحقوقية والإنسانية في اليمن

قراءة استراتيجية موجّهة لصنّاع القرار

اختبار الأمن في عدن، فرصة تبادل المحتجزين، والشراكة الاستراتيجية

مركز أبعاد للدراسات والبحوث
Abaad Studies & Research Center

منصات المركز

abaadstudies | www.abaadstudies.org | info@abaadstudies.org

00967737887778

التقرير صادر عن

مركز أبعاد للدراسات والبحوث

مرصد أبعاد للإنذار المبكر والمؤشرات الاستراتيجية

ما بعد هادي: اختبار الدولة في عدن وفرصة بناء الثقة

مايو 2026

2	20	22	43	87
اقتصادي	إنساني/حقوقي	عسكري/أمني	سياسي	إجمالي المواد

المحتويات

المنهجية وآلية التحليل

ملاحظة تحريرية ثابتة

الخلاصة التنفيذية

مؤشر الخطر العام

التحولات الرئيسية في مايو

ماذا تعني مؤشرات مايو لصانع القرار؟

المخاطر الصاعدة

الفرص المتاحة

السيناريوهات المحتملة

التوصيات لصنّاع القرار

خلاصة تقدير الموقف

المنهجية وآلية التحليل

يعتمد مرصد أبعاد للإنذار المبكر والمؤشرات الاستراتيجية على منهجية رصد وتحليل متعددة المراحل، تهدف إلى تحويل المواد الخام والأخبار والتقارير والبيانات المتفرقة إلى مؤشرات قابلة للفهم والقياس والتقدير، بما يساعد صُنّاع القرار والباحثين والجهات المعنية على قراءة التحولات الجارية في اليمن واستشراف اتجاهاتها المحتملة.

تقوم المنهجية على جمع المواد المرصودة من المصادر الإعلامية، والبيانات الرسمية، والتقارير المحلية والدولية، ومخرجات المنظمات، وما يتاح من مؤشرات ميدانية، ثم تصنيفها ضمن مسارات رئيسية تشمل: المؤشرات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، العسكرية، الأمنية، الحقوقية، والإنسانية.

بعد التصنيف، تُحلل المواد وفق أربعة مستويات رئيسية: كثافة الحدث، اتجاه المؤشر، مستوى التأثير، ودلالة الإنذار المبكر. ولا يتعامل المرصد مع الأخبار بوصفها وقائع منفصلة، بل بوصفها إشارات قد تكشف عن اتجاهات أوسع، أو مخاطر صاعدة، أو فرص قابلة للاستثمار.

يستخدم المرصد أدوات الذكاء الاصطناعي للمساعدة في معالجة المعلومات الخام، وفرز المواد، واكتشاف الأنماط المتكررة، وتصنيف المؤشرات، وتوليد قراءات أولية تساعد فريق التحليل على بناء تقدير موقف أكثر سرعة وتنظيمًا. ولا يُستخدم الذكاء الاصطناعي بديلًا عن التقدير البشري أو المسؤولية التحريرية، بل أداة مساعدة تخضع مخرجاتها للمراجعة البشرية والتحقق من الاتساق وإعادة الصياغة التحريرية وتقدير الدلالات السياسية والاستراتيجية قبل اعتماد النسخة النهائية.

ملاحظة تحريرية ثابتة

لا يهدف هذا التقرير إلى تقديم أرشيف خبري شهري أو إعادة سرد جميع الوقائع بحسب تسلسلها الزمني، بل إلى بناء قراءة تحليلية موجّهة لصانع القرار. لذلك تُرتب القضايا بحسب مستوى التأثير والدلالة الاستراتيجية، لا بحسب تاريخ ورودها فقط.

وعليه، قد تُمنح بعض الأحداث المحدودة في حجمها الإخباري وزنًا تحليليًا أكبر إذا كانت متصلة بمستقبل الدولة، أو احتكار القوة، أو وحدة القرار الأمني، أو مسار التسوية، أو الوضع الحقوقي والإنساني.

الخلاصة التنفيذية

كشف رصد مايو 2026 عن شهر انتقل فيه مركز الثقل من مجرد متابعة مسار التسوية إلى اختبار أوسع لقدرة الدولة على ترميم الشرعية، وضبط الأمن في عدن، وبناء الثقة عبر ملف المحتجزين. بلغ إجمالي المواد المرصودة 87 مادة، توزعت على 43 مادة سياسية، و22 مادة عسكرية وأمنية، و20 مادة إنسانية وحقوقية، ومادتين اقتصاديتين فقط. ويكشف هذا التوزيع هيمنة الملف السياسي، مع بروز أمني واضح، وحضور إنساني مهم، وضعف اقتصادي يحتاج إلى تطوير أدوات الرصد.

العنوان الأبرز للشهر هو رحيل الرئيس السابق عبدربه منصور هادي وما أعاده من نقاش حول عقد شديد التعقيد في تاريخ اليمن، بما يحمله من دلالات تتصل بالشرعية، والوحدة، والانتقال السياسي، وذاكرة الدولة. غير أن مايو لم يكن شهر الرمزية السياسية فقط؛ فقد تزامن ذلك مع تأكيد العلاقة اليمنية السعودية كشراكة استراتيجية أوسع، واستمرار الخطاب الرسمي حول استعادة الدولة، ورفض عسكرة البحر الأحمر، وتعزيز الحضور الدبلوماسي اليمني في واشنطن والقاهرة والقرن الأفريقي.

أمنيًا، بقيت عدن في مركز الإنذار المبكر. فاغتيال وسام قائد، وما سبقه من اغتيال عبدالرحمن الشاعر، ثم إعلان وزير الداخلية إحباط مخطط اغتيالات مدعوم خارجيًا، كلها مؤشرات على أن معركة استعادة الدولة لا تزال تمر عبر بوابة الأمن الداخلي. ولم تعد الاغتيالات مجرد جرائم جنائية، بل أدوات لإرباك المؤسسات وضرب ثقة المجتمع بالدولة.

إنسانيًا، مثّل اتفاق تبادل أكثر من 1700 محتجز، وربطه بالكشف عن مصير السياسي محمد قحطان، فرصة لبناء الثقة واختبار جدية الأطراف. كما ظل ملف حرية الصحافة، والحماية المؤقتة لليمنيين في الولايات المتحدة، والهجرة، والعمل الإنساني، مؤشرات على أن البعد الحقوقي والإنساني جزء من شرعية أي تسوية.

اقتصاديًا، أظهر الرصد ضعفًا كميًا واضحًا، لكنه حمل دلالتين مهمتين: الحاجة إلى استئناف تصدير النفط والغاز بوصفه شرطًا للتعافي، وخطورة التدخل الحوثي في البنوك والمنظمات الإنسانية، بما يكشف أن الاقتصاد والتمويل الإنساني أصبحا جزءًا من معركة السيطرة والشرعية.

مؤشر الخطر العام

مستوى الخطر العام في مايو: أحمر / مرتفع.

يرتفع المؤشر بسبب تداخل أربعة عوامل رئيسية. الأول هو هشاشة الأمن في عدن، حيث تحولت الاغتيالات إلى مؤشر على قدرة شبكات داخلية وخارجية على ضرب مؤسسات الدولة وبيئة العمل المدني والإنساني.

العامل الثاني هو استمرار معركة الشرعية والوحدة. فرحيل هادي وذكرى الوحدة أعادا طرح سؤال الدولة والكيان الوطني، بينما ظلت الدعوات الرسمية والحزبية تؤكد أن استعادة مؤسسات الدولة هي المدخل لحماية الوحدة ومعالجة القضية الجنوبية.

العامل الثالث هو فرص بناء الثقة المرتبطة بصفقة تبادل المحتجزين. ورغم أهميتها، فإن ربط التنفيذ بالكشف عن مصير محمد قحطان يكشف أن الملف لا يزال قابلًا للتعطيل، وأن أي فشل فيه سيؤثر على المسار الإنساني والسياسي معًا.

العامل الرابع هو ضعف الرصد الاقتصادي رغم خطورة الاقتصاد. فاستئناف تصدير النفط والغاز، وضبط القطاع المصرفي، ومنع الحوثيين من التحكم بأرصدة المنظمات الإنسانية، كلها مؤشرات لا تقل أهمية عن السياسة والأمن.

التحولات الرئيسية في مايو

أولًا، تحول سياسي عنوانه إعادة تقييم الشرعية والذاكرة الوطنية. فقد أعاد رحيل الرئيس السابق عبدربه منصور هادي النقاش حول مرحلة انتقالية معقدة، لكنه أعاد أيضًا إبراز مفاهيم الدولة والوحدة واليمن الاتحادي. وتزامن ذلك مع ذكرى الوحدة، وخطابات رئاسية وحزبية شددت على أن حماية الوحدة لا تكون بالشعارات، بل باستعادة الدولة وإنهاء الانقلاب والحد من مشاريع التشظي.

ثانيًا، تحول دبلوماسي نحو تثبيت الشراكات. برزت الشراكة اليمنية السعودية بوصفها إطارًا أوسع لدعم إعادة بناء المؤسسات والتعافي والاستقرار، كما ظهر الحضور المصري في ملف البحر الأحمر وخليج عدن، والحضور الأمريكي عبر تسلم السفيرة جميلة رجاء أوراق اعتمادها، والحضور الإقليمي عبر جيبوتي والصومال. هذه الحركة تشير إلى محاولة إعادة تموضع الدولة اليمنية خارجيًا بوصفها شريكًا لا مجرد ملف أزمة.

ثالثًا، تحول أمني خطير في عدن. اغتيال وسام قائد، والتحقيقات في اغتيال عبدالرحمن الشاعر، وكشف مخطط اغتيالات مدعوم خارجيًا، كلها تؤكد أن عدن ما زالت ساحة اختبار لقدرة الدولة على حماية المؤسسات والشخصيات العامة. الدلالة أن الأمن لم يعد ملفًا محليًا، بل شرطًا لاستمرار الحكومة والعمل الإنساني والتنمية.

رابعًا، تحول عسكري وبحري متصل بتوحيد القرار وحماية الممرات. فقد حضر ملف توحيد القرار العسكري ورفع الجاهزية، وإجراءات التسليم والاستلام في المنطقة العسكرية الرابعة، وتسلم معسكر بدر، وتعاون خفر السواحل اليمنية والجيبوتية، وتعثر استعادة سفينة وقود مختطفة. وكل ذلك يكشف أن الأمن البحري والداخلي يحتاجان إلى مؤسسات منضبطة وسلسلة قيادة واضحة.

خامسًا، تحول إنساني وحقوقي عبر ملف المحتجزين. اتفاق الإفراج عن أكثر من 1700 محتجز يمكن أن يكون أكبر نافذة لبناء الثقة منذ سنوات، لكنه مرتبط عمليًا بالكشف عن مصير محمد قحطان وتنفيذ الاتفاق دون انتقائية. كما بقيت حرية الصحافة وبيئة العمل الإعلامي في اليمن مؤشرات سلبية، بعد تراجع اليمن إلى المرتبة 164 في مؤشر حرية الصحافة.

ماذا تعني مؤشرات مايو لصانع القرار؟

تعني مؤشرات مايو أن الدولة اليمنية أمام ثلاثة اختبارات متزامنة: اختبار الذاكرة والشرعية بعد رحيل هادي، اختبار الأمن الداخلي في عدن، واختبار بناء الثقة عبر ملف المحتجزين.

كما تعني أن استعادة الدولة لم تعد شعارًا سياسيًا عامًا، بل عملية مركبة تتطلب ضبط الأمن، وتوحيد القرار العسكري، وحماية المؤسسات، وإطلاق مسار إنساني ملموس، وتوسيع الشراكات الإقليمية والدولية بما يخدم السيادة لا الوصاية.

وتعني أيضًا أن عدن لا تزال مركز قياس الأداء الحكومي. فإذا بقيت الاغتيالات والانفلات الأمني دون نتائج شفافة ومحاسبة حقيقية، فإن أي حديث عن عودة الدولة سيظل عرضة للتآكل.

أما ملف المحتجزين، فيمثل فرصة سياسية وإنسانية نادرة. نجاحه سيمنح المسار الأممي والحكومة هامشًا لبناء الثقة، وفشله سيؤكد أن الأطراف تستخدم الملف الإنساني للمناورة أكثر مما تستخدمه لمعالجة المعاناة.

المخاطر الصاعدة

المخاطرة الأولى: استمرار الاغتيالات في عدن وتحولها إلى أداة منهجية لإضعاف الدولة، وإرباك المؤسسات، وضرب الثقة المحلية والدولية.

المخاطرة الثانية: تعطيل صفقة تبادل المحتجزين بسبب الخلاف حول محمد قحطان أو القوائم أو آلية التنفيذ، بما يبدد فرصة إنسانية وسياسية مهمة.

المخاطرة الثالثة: بقاء الاقتصاد خارج دائرة الرصد والتحليل الكافي، رغم أن استئناف تصدير النفط والغاز وضبط القطاع المصرفي يمثلان شرطًا للتعافي.

المخاطرة الرابعة: عسكرة البحر الأحمر أو تدويله بترتيبات لا تمنح الدولة اليمنية دورًا فاعلًا، وهو ما قد يضعف السيادة ويزيد حساسية التنافس الإقليمي.

المخاطرة الخامسة: استخدام خطاب الوحدة والجنوب كمدخل جديد للاستقطاب بدل تحويله إلى حوار وطني يعالج القضية الجنوبية تحت سقف الدولة.

الفرص المتاحة

الفرصة الأولى: تحويل رحيل هادي وذكرى الوحدة إلى لحظة مراجعة سياسية هادئة تعيد التأكيد على الدولة الاتحادية، والشراكة الوطنية، وحماية الوحدة عبر المؤسسات لا عبر الشعارات.

الفرصة الثانية: استثمار الشراكة اليمنية السعودية في بناء قدرات الدولة، وتحسين الخدمات، ودعم التعافي الاقتصادي، وربط الدعم بمؤشرات أداء واضحة.

الفرصة الثالثة: تحويل ملف اغتيالات عدن إلى اختبار للشفافية، عبر إعلان نتائج التحقيقات، وملاحقة الخلايا، ومحاسبة الداعمين والمنفذين قانونيًا.

الفرصة الرابعة: استثمار اتفاق المحتجزين كمدخل لبناء الثقة، شرط تنفيذ الاتفاق وفق ضمانات واضحة، والكشف عن مصير محمد قحطان، وتوسيع المسار ليشمل الصحفيين والمخفيين قسرًا.

الفرصة الخامسة: بناء شراكة بحرية عملية مع مصر وجيبوتي والصومال والسعودية، تجعل أمن البحر الأحمر وخليج عدن جزءًا من سيادة الدولة اليمنية لا بديلًا عنها.

السيناريوهات المحتملة

السيناريو الأول: احتواء نسبي وبناء ثقة محدود. الاحتمال: متوسط. تنجح الحكومة في تثبيت بعض نتائج التحقيقات الأمنية وتنفيذ جزء من صفقة المحتجزين، ما يمنح المسار السياسي والإنساني دفعة محدودة.

السيناريو الثاني: تعطيل أمني وإنساني متزامن. الاحتمال: متوسط إلى مرتفع. تتعثر صفقة المحتجزين، وتستمر قضايا الاغتيالات دون حسم، ما يضعف ثقة المجتمع بالحكومة والمسار الأممي معًا.

السيناريو الثالث: زخم دبلوماسي دون أثر داخلي. الاحتمال: متوسط. تتوسع الشراكات الخارجية والرسائل الدولية الداعمة للدولة والوحدة، لكنها لا تنعكس سريعًا على الأمن والخدمات والاقتصاد.

السيناريو الرابع: تدهور اقتصادي صامت. الاحتمال: متوسط. يستمر غياب مؤشرات اقتصادية شهرية واضحة، بينما تتراكم أزمات الرواتب والإيرادات والتمويل الإنساني، ما يرفع احتمالات الاحتجاج والضغط الاجتماعي.

التوصيات لصنّاع القرار

1. تحويل ملف اغتيالات عدن إلى أولوية أمن قومي، مع إعلان نتائج التحقيقات وملاحقة الخلايا والداعمين والمنفذين دون انتقائية.

2. تنفيذ صفقة تبادل المحتجزين بضمانات واضحة، واعتبار الكشف عن مصير محمد قحطان مدخلًا لاختبار الجدية وبناء الثقة.

3. استثمار الشراكة اليمنية السعودية في خطة أداء حكومية قابلة للقياس، تشمل الخدمات، الإيرادات، الرواتب، التعافي، وبناء المؤسسات.

4. تطوير مؤشر اقتصادي شهري يراقب النفط والغاز، الرواتب، أسعار الصرف، الوقود، الخدمات، وأثر قرارات الحوثيين على القطاع المصرفي والعمل الإنساني.

5. بناء استراتيجية وطنية لأمن البحر الأحمر وخليج عدن، تشترك فيها الحكومة وخفر السواحل والموانئ والاستخبارات والشركاء الإقليميون.

6. تحويل ذكرى الوحدة ورحيل هادي إلى فرصة لإطلاق حوار وطني حول الدولة الاتحادية، القضية الجنوبية، ومخاطر التشظي والمشاريع المسلحة.

7. حماية الصحافة والعمل الإنساني باعتبارهما مؤشرًا على جدية الدولة، لا ملفات حقوقية منفصلة عن السياسة والأمن.

8. تعزيز الحضور الدبلوماسي اليمني في واشنطن والقاهرة والقرن الأفريقي لخدمة أولويات السيادة، الأمن البحري، والتعافي الاقتصادي.

خلاصة تقدير الموقف

يشير رصد مايو 2026 إلى أن اليمن دخل شهرًا يجمع بين الرمزية السياسية والاختبارات العملية. فرحيل هادي أعاد فتح ملف الذاكرة الانتقالية والوحدة، لكن اختبار الدولة الحقيقي ظهر في عدن، حيث تكشف الاغتيالات قدرة شبكات العنف على استهداف المؤسسات والشخصيات العامة.

وفي الوقت نفسه، فتح اتفاق تبادل المحتجزين نافذة إنسانية وسياسية لبناء الثقة، لكنه سيبقى هشًّا ما لم يرتبط بالكشف عن مصير محمد قحطان وتنفيذ واضح للالتزامات. كما أن الشراكة السعودية والدعم الإقليمي والدولي يوفران فرصة، لكن قيمتهما ستقاس بمدى تحولهما إلى أداء حكومي ملموس.

الخلاصة لصانع القرار: ما بعد هادي ليس مجرد مرحلة رمزية في الذاكرة السياسية اليمنية، بل اختبار لقدرة الدولة على حماية وحدتها، وتأمين عاصمتها المؤقتة، وبناء الثقة الإنسانية، وتحويل الشراكات الخارجية إلى مؤسسات وخدمات وأمن ملموس.

مصفوفة الإنذار المبكر والتأثير الاستراتيجي

القضية	مستوى الخطر	الاتجاه	الدلالة	التوصية
رحيل هادي وذاكرة الشرعية	متوسط-عالٍ	صاعد	إعادة فتح نقاش الدولة والوحدة والانتقال السياسي	تحويل اللحظة إلى مراجعة وطنية هادئة
اغتيالات عدن	عالٍ	صاعد	اختبار مباشر لهيبة الدولة والأمن الداخلي	تحقيق شفاف ومحاسبة الخلايا والداعمين
صفقة المحتجزين وقحطان	عالٍ	صاعد	فرصة بناء ثقة قابلة للتعطيل	ربط التنفيذ بضمانات وكشف مصير قحطان
الشراكة اليمنية السعودية	متوسط-عالٍ	صاعد	فرصة لدعم المؤسسات والتعافي	ربط الدعم بمؤشرات أداء حكومية
أمن البحر الأحمر وخليج عدن	عالٍ	مستمر	ملف سيادي وإقليمي حساس	بناء استراتيجية يمنية بحرية مع الشركاء
ضعف الرصد الاقتصادي	متوسط	مستمر	غياب المؤشرات يضعف تقدير الأزمة	إنشاء مؤشر اقتصادي شهري
حرية الصحافة والعمل الإنساني	عالٍ	مستمر	مؤشر على شرعية الدولة وبيئة الحريات	حماية الصحفيين والعاملين الإنسانيين

تكشف المصفوفة أن القضايا الأعلى تأثيرًا في مايو ترتبط بثلاثة محاور: أمن عدن، فرصة تبادل المحتجزين، واستعادة الدولة عبر الشراكات والمؤسسات.